

الوحدة النقدية الأوروبية وإشكالية المنطقة النقدية المثلى

أ.سعدوني محمد
المركز الجامعي بشار
ناصر صلاح الدين غربي
جامعة تلمسان

الملخص:

كان من أهم سمات فترة الحرب العالمية الثانية بروز ظواهر جديدة في العلاقات الاقتصادية الدولية، فحوها نشوء فكرة التكامل الاقتصادي كنتيجة لازدياد الشعور والرغبة لدى مختلف دول العالم في تحرير التبادل و التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبيلها هذا علاوة على سعيها المشترك لزيادة التكامل الاقتصادي فيما بينها بكافة الوسائل والطرق الممكنة كوسيلة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية. ولقد حققت بعض هذه التجمعات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي ولعل من أهمها الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي الذي تعزز بإصدار اليورو .

1- مفهوم التكامل النقدي أو الوحدة النقدية:

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم التكامل النقدي إلا أن أغلبها ترى بأنه مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في هذا التكامل أو في هذه الوحدة النقدية¹. ويشكل عام فان التكامل النقدي يعد توجهاً ووسيلة ضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي الكامل الذي يستلزم تحقيق تكامل نقدي كامل، وهذا ما توصل إليه الاقتصادي F.Machlup في تحديده لمعنى التكامل النقدي، حيث رأى " أن فكرة التكامل تتطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل"²، ويضيف أنه في نطاق أي منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديداً دون تمييز أو تحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو المكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمنه ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتساوية في جميع المنطقة التكاملية . مع تعريف "تساوي" وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانية الكاملة للتقل ولالإحلال³.

والتحقيق لتكامل النقدي أو الوحدة النقدية لا بد من المرور بعدة مراحل حتى نصل إلى خلق عملة موحدة بين الدول الأعضاء و هذه المراحل هي كما يلي:⁴

- التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها وتحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بينها .

¹مغاوري شليبي، اليورو: الآثار المتوقعة على اقتصاد البلدان العربية و العالم، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص133

² صندوق النقد العربي، التكامل النقدي العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 1981، ص42

³ جون وليامسون، مفهوم وصور و أهداف التكامل النقدي في التكامل النقدي العربي: المبررات - المشاك - الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986، ص42

⁴ مغاوري شليبي، المرجع السابق، ص134

- القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء، وذلك لتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بين هذه الدول.

- قيام بنك مركزي كسلطة فوق قومية، لإصدار العملة الموحدة والإشراف على التعامل بها داخل هذا الكتل ووضع وتنسيق السياسة النقدية الموحدة لهذا الكتل بما يحافظ على قوة واستقرار هذه العملة الموحدة.

2-النظام النقدي الأوروبي...النشأة والتطور:

يعتبر الاتحاد النقدي الأوروبي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي في الوقت الراهن حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا والتي كانت المحفز الأول للتفكير في إقامة نوع من الكتل والتعاون بين دول القارة .

أولاً:التطور التاريخي لنشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية :

تم في سنة 1947 توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي(الجمركي) لدول البنولكس، وكان يشمل ثلاث دول أوروبية هي: هولندا، بلجيكا ولكسمبورغ وفي عام 1949 تم تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تكونت من 16 دولة تمهدت بموجبها ممارسة تعاون وثيق في علاقاتها الاقتصادية المتبادلة. وقد تناول هذا الالتزام بشكل أساسي تنمية الإنتاج الوطني و الاستقرار المالي وحرية التبادل بين الدول الأوروبية .

وبعد الإعلان بعام عن خطة روبرت شومان وزير خارجية فرنسا أي في 18/04/1951 انشأت فرنسا وألمانيا

وإيطاليا ودول البنولكس (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب) بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين وتنظيم التنافس بين الصناعات الأوروبية ومع إن فترة الخمسين سنة الماضية كانت مليئة بالعمل في حقل التنظيم الأوروبي والاتجاه نحو تحقيق الوحدة إلا انه يمكننا تحديد المحطات الرئيسية التالية :

1- معاهدة روما :

تم توقيعها في روما وذلك في مارس 1957 بين الدول الستة المذكورة سابقا، والتي تعتبر الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية والهادفة إلى:¹

-إلغاء الرسوم الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء ووضع تعريف جمركية موحدة اتجاه دول العالم الأخرى.

- إزالة الحواجز القائمة في وجه انتقال رؤوس الأموال وللأشخاص والخدمات بين الدول الأعضاء .

-تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

- وفي نفس السنة (1957)وقعت نفس الدول اتفاقية تأسيس المجموعة النووية الأوروبية، وقد كونت المجموعات الثلاثة السالفة الذكر ما يسمى بالمجموعة الأوروبية وقد تم التوقيع في بروكسل في عام 1967 على اتفاق التوحيد الذي بموجبه يصبح للمجموعة الأوروبية الهيئات التالية :

-مجلس وزراء مشترك و مفوضية مشتركة .

- جمعية برلمانية ومحكمة أوروبية.

2-الطريق نحو الوحدة النقدية :

وقد تطورت محاولات التعاون النقدي من مجرد كونها ترتيبات لمواجهة الأزمات المختلفة التي تتعرض لها دول الجماعة الأوروبية لكي تصبح هدف في حد ذاته وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية الهدف الذي حققته معاهدة ماستريخت في 1992/02/7 التي بموجبها أنشئ الاتحاد الأوروبي و الذي يجسد التعاون الاقتصادي و النقدي الأوربي .¹

ثانيا مراحل تطور النظام النقدي الأوربي:

ان فكرة تكوين وحدة نقدية و اقتصادية فكرة قديمة ظهرت منذ الخمسينات من القرن الماضي ، و لكنها لم تلق النور بسبب وجود نظام (بريتون وودز) العالمي لتثبيت أسعار الصرف، الشيء الذي أعاق إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا، وبعد انهيار هذا النظام و ازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي و انخفاض الدولار بنسبة 10% في فبراير 1971 ظهرت الحاجة لإصدار وحدة نقدية أوروبية مستقلة .
وخلال سعيها لوضع نظام نقدي فعال مر هذا النظام بالمراحل التالية:²

1- نظام الثعبان النقدي:

قام الاتحاد الأوروبي عام 1972 طبقا لما سمي بنظام الثعبان داخل النفق " Snake in the Tunnel " بتحديد هامش تتذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية و كانت مرتبطة هذه العملات بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود 2.25% حول سعر الدولار . أما طبقا لنظام الثعبان النقدي فقد خفضت النسبة إلى النصف تقريبا و أصبحت أسعار صرف العملات للدول الأعضاء مثبتة فيها بينها مع وجود هامش التذبذب، في حين تكون هناك العملات حرة في التعويم بالنسبة للعملات الأجنبية. أصبح نظام الثعبان غير ذي جدوى و تم إلغائه و استبداله بالنظام النقدي و ذلك بسبب تعميم فكرة حرية التعويم عام 1973.

2- النظام النقدي الأوربي :

نظرا لفشل نظام (الثعبان النقدي) تم استحداث النظام النقدي الأوربي و دخل حيز التطبيق في منتصف مارس 1989 وفقا بهذا النظام يكون لكل عملة من العملات التي تنتمي إلى التحالف سعرين أحدهما مركزي و هو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية و يسمح للعملات بالتذبذب في حدود 2.25% صعودا و هبوطا من هذا السعر ، باستثناء الليرة الإيطالية حيث سمح لها بتذبذب في حدود 6% صعودا و هبوطا حتى يناير 1990 حيث أخذت بالهوامش الضيقة ، أما السعر المحوري الذي يحدد العلاقة بين كل عملة و العملات الأخرى الداخلة في التحالف.

و هنا تجدر الإشارة إلى أن " وحدة النقد الأوروبية " هي عبارة عن سلة من الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة و يتحدد هذا الوزن بمدى مساهمة العملة في الدخل القومي و التجارة الخارجية لكل دولة ويتم تغيير الأوزان النسبية للعملات بوريا كل خمس سنوات ، أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25% أو أكثر .

و يقابل إصدار وحدة النقد الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء، بإيداع نسبة قدرها 20% من احتياطياتها من الذهب، و كذلك 20% من أرصدها من الدولار لدى صندوق التعاون النقدي الأوربي. أدى عدم تكوين سوق موحدة بين أطراف التحالف على الرغم من النجاحات النسبية التي حققتها هاته الأطراف في سبيل الوحدة إلى تعديل اتفاقية روما بما يتلاءم مع الأهداف المطروحة لذلك أصدر البرلمان الأوروبي عام 1986 الوثيقة الأوروبية الموحدة (Single European ACT) التي أكد فيها ضرورة تحقيق الوحدة الاندماجية الكاملة بين الأعضاء.

¹ منحوت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب، القاهرة ، 1997 ، ص91 .

² مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية ، مصر 1997، ص 70-75

و عدلت في هذا السياق الجماعة الأوروبية من أهداف سياستها النقدية، حيث تم تغيير التركيز من العمل على استقرار الأسعار و التوظيف الكامل و النمو الاقتصادي المستمر، خلال الستينات و السبعينات إلى هدف التحكم في التضخم، مع النظر إلى استقرار الأسعار كشرط ضروري، لتحقيق سائر الأهداف الاقتصادية بما في ذلك استمرارية النمو الاقتصادي.

و حاولت كل دولة عضو الوصول بمعدل التضخم بها أقل حد ممكن مقارنة بالمعدل الألماني. لكن بإتحاد الألمانين بدأت معدلات تضخم في الارتفاع بشكل كبير و ارتفعت معها معدلات الفائدة مما أدى إلى حالة من حالات الركود الشديدة، و خلال الفترة من سبتمبر 1992 إلى ماي 1993 انسحبت الليرة الإيطالية و الجنيه الإسترليني من آلية أسعار الصرف و انخفضت البيزيتا الأسبانية ثلاثة أضعاف، الأسكودو البرتغالي مرتين و الجنيه الأيرلندي مرة واحدة، على الرغم من ذلك أثرت الشكوك حول انخفاض الفرنك الفرنسي مقابل المارك الألماني و من ثم إتخذ البنك المركزي للاتحاد قرار لتوسيع هامش التذبذب إلى 2.25% إلى 15% لكي تستعيد دول الاتحاد استقرارها السابق، بجانب إمكانية تخفيض معدلات الفائدة كلما لزم الأمر. كما سمح للبنك المركزي الألماني بالحفاظ على استمرار أسعاره في الحدود المتاحة.

3- تقرير ديولور :

يتطلب تحقيق التكامل النقدي توحيد عملات كل دول الاتحاد بعملة واحدة يتم التعامل بها بين هذه الأقطار، و هذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب إيجاد بنك مركزي واحد للمنطقة ككل، بحيث تكون هناك سلطة نقدية واحدة هي التي تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في المنطقة. لهذا السبب أنشأ المجلس الأوروبي (الذي يضم رؤساء دول و حكومات بلدان الجماعة) في جوان 1988 لجنة برئاسة " جاك ديولور " و تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء. و ذلك لوضع الخطوات التي تؤدي إلى قيام الاتحاد الاقتصادي و النقدي و قد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية و وضع التقرير ثلاثة قواعدها لهذه الوحدة :

- التحويل الشامل للعملاء.
 - تكامل البنوك و الأوراق المالية.
 - إلغاء هوامش التذبذبات و المحافظة على المساواة في أسعار الصرف للعملاء الأعضاء.
- كما أشار التقرير إلى الحاجة الماسة لوجود مؤسسة نقدية أوروبية، إذ أن وجود سياسة نقدية واحدة لا يمكن في وجود قرارات مختلفة في عدة بنوك مركزية، و أقتراح لهذا النظام النقدي الجديد : النظام النقدي للبنوك المركزية ESCB*European System of Central banks " و هو المسؤول عن تشكيل و تنفيذ السياسات الموجهة من قبل لجنة تابعة للـ " ESCB "

ثالثاً-اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية :

من أجل استكمال الخطوات السابقة، عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر قمة في فبراير 1992 بـ ماستريخت (هولندا) لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع اتفاقية جديدة لإنشاء الاتحاد النقدي والاقتصاد الأوروبي.

-I- أهداف الاتفاقية: تشمل مايلي:¹

تشير اتفاقية ماستريخت في المادة الثانية (إن الهدف هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي نقدي) وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة نواحي الحياة تشريعياً، اجتماعياً، إذ أنها تعتبر وثيقة عمل أوروبية.

¹ مرجع سابق، ص 77-78

-إما بخصوص السياسة النقدية تشير المادة 105 من اتفاقية ماستريخت إلى (إن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة) ومنحته الاتفاقية لذلك الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية .

- وفيما يتعلق بالسياسة المالية تهدف اتفاقية ماستريخت إلى تامين التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء للمساعدة على إيجاد مزيج مناسب بين سياساتها الاقتصادية وهذا أمر ضروري من وجهة نظر السياسة النقدية ونظرا لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة وتنسيقا بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول الأعضاء .

2- مراحل الوحدة النقدية:

- إن من أهم النتائج التي توصلت إليها المجموعة قبل معاهدة ماستريخت تحديد مراحل التكامل النقدي (EUM) ، كما وردت في تقرير لجنة ديلور (Delors committee) في أبريل 1989 التي حددت ثلاث مراحل للتوصل إلى الوحدة النقدية ، و هذه المراحل هي كالتالي :¹

1- المرحلة الأولى:

تبدأ في يوليو 1990، و تتضمن تكملة التعاون و التنسيق الاقتصادي للتوصل إلى السوق المشتركة بنهاية عام 1992، و المشاركة الكاملة لجميع عملات دول المجموعة في النطاق-الهامش-الضيق لأية سعر الصرف.

2- المرحلة الثانية:

و هي المرحلة التي تبدأ في عام 1994، و يتم فيها إنشاء أو تكوين نظام البنوك المركزية الأوروبية (ESCB)، و التي سيتم فيها التحول من مجرد التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة لكل دولة من دول المجموعة إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، و كذلك الاستمرار في العمل على تقليص هامش تحرك أسعار الصرف بين عملات دول المجموعة، و من المقرر أن تتبع دول المجموعة سياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي، و خصوصا فيما يتعلق بالمؤشرات الأربعة و هي:

- معدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي و أسعار الفائدة طويلة الأجل.

3- المرحلة الثالثة:

خطط لهذه المرحلة أن تتم في فترة تتراوح ما بين 1998 و بداية 1999 على أكثر تقدير يتم فيها تحديد أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة هي (اليورو)، و من الجدير بالذكر أن المملكة المتحدة قد احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام إلى هذه المرحلة (الوحدة النقدية الكاملة).

- أما الفترة ما بين 1999 و 2002 تكون فترة انتقالية يتم التعامل فيها بال(EURO)، بجانب العملات الوطنية مع الانسحاب التدريجي لتلك العملات لصالح تعميم استخدام اليورو(EURO)²

3- شروط الانضمام للوحدة النقدية :

حددت معاهدة ماستريخت معايير يجب احترامها في أن واحد من طرف الدول الراغبة في الانتقال إلى العملة الموحدة، هذه المعايير تدعى بمعايير التقارب والتي هي:³

¹ نيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية، دار إيجي مصر، ط2، مصر، 1999 ص 68 - 70

² عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، ط2، الأردن، 2003 ص257

³ François desheemakaeke ; mieux comprendre l'euro ; édition d'organisation ; paris ; 1998, p 43

- يجب ان تكون تقلبات العملة في خلال السنتين الماضيتين على الأقل على نطاق التقلبات الطبيعية لنظم الصرف الأوروي

- يجب أن لا يتعدى معدل التضخم 1.5 عن متوسط معدلات التضخم لأقل ثلاث دول أعضاء تضخما.

- يجب ألا يزيد معدل العجز الموازي عن 3 % من الناتج الإجمالي المحلي .

- يجب ألا يزيد حجم الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

- يجب ألا تتجاوز 2% عن متوسط معدل أسعار الفائدة الطويلة الأجل في ثلاث دول التي تشهد أقل معدلات التضخم.

لقد استقاعت أحد عشر دولة هذه المعايير وهي: النمسا، بلجيكا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، إسبانيا، هولندا، البرتغال. وذلك في ماي 1998. أما اليونان فقد استطاعت اللحاق بالمجموعة في أول يناير 2002، حيث أصبح الاتحاد النقدي الأوروي يمارس عمله بطرحه لليورو.

3-نظرية المنطقة النقدية المثلى

هنالك العديد من النظريات التي تناولت موضوع التكامل النقدي بالتحليل، وإهم هذه النظريات

نظرية منطقة العملة المثلى التي ظهرت سنة 1961 في ورقة بحثية لـ R.MUNDELL الذي يعتبر أول من

صاغ مصطلح منطقة العملة المثلى، وقد تابع هذا الموضوع بعض الاقتصاديين أمثال Mac Kinnon ,

Kenen والذين ركزوا على الإطار النظري وصياغة بعض الحجج التي تؤيد انضمام الدولة إلى هذه المناطق.

1-حركة عوامل الإنتاج لـ Mundell : Factors Mobility

حاول Mundell (1961) من خلال عدد من الأبحاث والدراسات تبين مدى أهمية حركة عوامل الإنتاج في حل الأزمات والصدمات. حيث رأى ان الشرط الأساسي لمنطقة اقتصادية مثلى هو حركية عوامل الإنتاج. بفضل هذا الشرط فإن نظام الصرف الثابت (أو عملة موحدة) داخل المنطقة هو نظام صرف معوم بالنسبة لدول أخرى و الذي يسمح بتعديل سريع للاختلالات. إذن فإن أي أزمة غير متناظرة داخل المنطقة ينتج عنها حركة في رؤوس الأموال و اليد العاملة لإعادة التوازن بين العرض و الطلب.¹

وحسب Mundell فإن توحيد العملة يؤدي إلى اختفاء أول أداة لتصحيح حالة عدم التوازن (مسر الصرف) ، كما أن الاقتصاديات الوحيدة التي لديها حركة كبيرة لعوامل الإنتاج أو التي لديها مرونة كبيرة في الأسعار و الأجور يمكن أن تشكل منطقة نقدية مثلى. أما إذا كانت حركة عوامل الإنتاج ضعيفة، و كان هناك جمود كبير في الأجور، مستواجه الدول العديد من الصعوبات للتصدي للصدمات الاقتصادية الكلية.

3-الاندماج المالي لـ Ingram : Financial integration

يرى Ingram (1962) من خلال تحاليله و أبحاثه الاقتصادية أنه يمكن للاندماج المالي بين الدول أن يخفف ويقلص من الحاجة إلى أداة الصرف بحيث أنه يمكن لعوامل الإنتاج و خاصة حركة عوامل رؤوس الأموال أن وتصحح الاختلالات داخل اقتصاديات الدول إذ أن هذه الحركة تتمثل في تدفقات رؤوس الأموال التي تكون على شكل قروض من الدول التي تتميز بفائض مالي إلى الدول التي تعاني من عجز مالي، هذا يعني أن الاندماج المالي القوي سيؤدي بالنتيجة إلى حركة رؤوس الأموال والتي تساهم في التوازن.

الاقتصاد أكثر انفتاحا والعكس صحيح، ويتوقف هذا المعيار على مدى تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) والتوازن الداخلي (استقرار الأسعار والتوظيف الكامل) . ويرى Mc Kinnon أن الدولة المعتمدة في دخلها القومي على قطاع التجارة الخارجية من مصلحتها الدخول في منطقة العملة مع أهم شركائها التجاريين من أجل تحقيق الاستقرار . كما من مصلحة الاقتصاديات المنفتحة اعتماد نظام الصرف الثابت فيما بينها.¹

5- طبيعة التخصص: *Kenen*

يركز Kenen (1969) في نظريته على عنصر تنوع هيكل الاقتصاد القومي والذي ينعكس في تنوع هيكل الصادرات والذي ينجر عنه إبتاع الدولة لسعر الصرف الثابت وفي الأخير يكون هناك جدوى من انضمامها إلى منطقة العملة ، حيث يرى ان تنوع الهيكل الإنتاجي للدولة وكذا تنوع هيكل صادراتها يجعل تغير هيكل الطلب الخارجي على السلع المحلية لا ينعكس على كل السلع المصدرة ، ومن ثم لا يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات الشيء الذي يؤدي عدم وجود حاجة إلى تغيير سعر الصرف كأداة لاستعادة التوازن الخارجي.² كما إن درجة التنوع في الإنتاج والاستهلاك بين الدول تعمل على إزالة العوامل المساهمة على إحداث الأزمات والصدمات في قطاع أو مجال معين ، ففي هذه الحالة فان الصدمة لا يمكن أن يكون لها تأثير على الدول المتكاملة ، وان تم تسجيل آثار فيكون بنسب متقاربة بين هذه الدول غير أن هذا لا يؤثر على تماسك المجموعة فهذا التخصص يقضي على أزمات التسويق ويخفض من التكاليف.

6- تقارب نسب التضخم: *Fleming*

أثبت كل من Fleming (1971) و Haberler (1970) بأنه إذا كانت تغيرات معدلات التضخم بين الدولتين A و B متساوية فالدولتين تشكلان منطقة نقدية متلى. لان تساوي تغيرات التضخم بين دولتين بضمن استقرار سعر الصرف في الأجل الطويل³ ومنه فالمعيار الأساسي لقيام منطقة عملة متلى بين مجموعة من الدول حسب Haberler & Fleming هو وجود تقارب بين معدلات التضخم بين هذه الدول .

7- الاندماج الجبائي: *Kenen*

نعتبر أن هناك اندماج جبائي قوي بين دولتين A و B إن كان يؤدي إلى تقليص تغيرات سعر الصرف الحقيقي، نفرض أن الطلب على منتجات الدولة A انتقل باتجاه الطلب على منتجات الدولة B (صدمة غير متماثلة في الطلب) ، مما ينتج عنه انخفاض في صادرات الدولة A هذا الانخفاض يمكن تصحيحه بتخفيض الدولة A لمعاملتها، هذا الحل ممكن في حالة وجود تكامل تجاري بين الدولتين لكن يستثنى في حالة وجود اتحاد نقدي بينهما. أما في حالة الاتحاد النقدي الصدمة غير متماثلة يمكن تعويضها بتخفيض مساهمة الدولة A في الموازنة المشتركة (ضرائب على الأجر الفدرالي، المساهمة في الحماية الاجتماعية....) وعن طريق زيادة هذه العوائد من الودائع الفدرالية (الاتحادية). إن الاندماج الجبائي يتضمن ويفرض وجود موازنة فدرالية (اتحادية) مركزية ووجود مبدأ التحويلات المالية من المناطق التي تشهد فائض إلى المناطق التي تتعرض لأزمات اقتصادية. فالموازنة الفدرالية ستسمح بتحقيق استقرار ألي للدخل الحقيقي ولسعر الصرف الحقيقي.⁴

¹ Renald Mckinnon , *optimum currency areas and key currencies ; Mundell I versus Mundell II*, forthcoming journal of common market studies; Stanford university, California , 2004;
<http://www.stanford.edu/~mckinnon/papers/optimumreueur.pdf>

² مغاوري شلبي، المرجع السابق، ص 143-144

³ Marie-Annick Barthe ; Economie de l'union européenne, édition economica.paris.2004;p216-217

⁴ Jérôme Totignon et Bernard Yvars , Economie monétaire européenne, édition Hachette , paris , 2002.,p34-35

لذلك رأى Kenen أنه بإمكان الدول غير المتضررة توزيع المساعدات و الإعانات المالية على الدول الأعضاء المتضررة من تلك الصدمات و الأزمات غير المتماثلة وهذا بواسطة النظام الجبائي مما يتطلب توفر إرادة قوية واندماج سياسي مابين دول المنطقة النقدية فيرشح Kenen النظام الجبائي لتصحيح أي عجز أو اختلال في اقتصاد الدول ويستبعد الحاجة إلى نظام الصرف في حل المشاكل الاقتصادية .

8-تناسب التفضيلات لـ Kindleberger و Cooper :

الاتحاد النقدي هو مكسب جماعي يعكس طلب مشترك لمواطني مختلف الدول، فإذا كانت المبادلات بين الدول الأعضاء كبيرة وكانت التفضيلات متقاربة، في بعض المرات بالنسبة للسلع الخاصة و بالنسبة للسلع الجماعية (غير قابلة للانقسام) مثل قبول نفس التسوية بين البطالة و التضخم ، هذه الدول استوفت الشروط لتكوين فيما بينها منطقة نقدية مثلى.

4-الوحدة النقدية الأوروبية وشروط المنطقة النقدية المثلى

لقد أعدت عدة دراسات وتحاليل كثيرة من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين حول المنطقة النقدية المثلى بعد فترة من التجارب التي كانت تهدف الى معرفة ما إذا كانت دول الاتحاد النقدي الأوروبي تشكل منطقة نقدية مثلى.

1-تماثل الصدمات : Symmetric Shocks

بما أن أغلب التكاليف المتعلقة بتشكيل الوحدة النقدية تنتج عن افتقاد سعر الصرف كأداة للتصحيح و لمواجهة الصدمات عديمة التماثل فإذا كانت نتائج الصدمة والأزمة من عرض وطلب وسرعة التصحيح والأسلوب المتبع لمعالجة هذه الأزمة تماثلا بين الدول فان الحاجة إلى السياسات المستقلة لكل دولة تتقلص وترتفع القوائد والمنافع الصافية نتيجة دخول العملة الموحدة ، الشيء الذي لاحظته كل من ¹ Eichengreen & Bayoumi(1996) في سياسات بعض الدول الأوروبية من بينها النمسا ، ألمانيا ، الدانمارك ، فرنسا ، دول البنولوكس (بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ) ، سويسرا ، حيث لاحظ ارتباط ايجابي بين الصدمات الأساسية في هذه الدول بحيث أن هذا الارتباط كبير في دول المحور بالمقارنة مع دول الجنوب.

ولقد بين كل من ² Rummel&Demertzis&Hughes(2000) وجود تقارب بين الصدمات في دول الاتحاد الأوروبي ، إلا انه وبالمرآة مع Bayoumi&Eichengreen لاحظوا بان الارتباط قوي جدا بين دول المحور (دول الوسط) (النمسا ، ألمانيا ، بلجيكا ، فرنسا ، هولندا ، الدانمارك ، لوكسمبورغ) وبين مجموعة المحيط (المملكة المتحدة ، البرتغال ، ايرلندا ، اسبانيا ، ايطاليا ، فنلندا ، السويد) . ولقد استخلص الباحثين أن التماثل يلاحظ بشكل موسع بين الدول فيما يخص سياسات الطلب المتبعة إلا أن الهياكل الاقتصادية تبقى متباينة . ولقد اثبت كل من ³ Fatas&Decressins(1994) ان هناك توزيع أقل تماثلا للصدمات في أوروبا حيث يتصف جزء كبير منها بالصدمات النوعية .

وعموما يلاحظ أن نتائج الدراسات المتعلقة بتشابه الصدمات هي استنتاجات غامضة ومتناقضة . وهذا ما لاحظته Taval(1994).

2-حركة الأيدي العاملة :

بعد مجموعة من الدراسات والتحاليل توصل ماندل Mundell الى انه عندما يكون نظام الصرف غير قادر على تصحيح وتسوية الاختلالات فلا بد من البحث عن وسائل أخرى كحركة عوامل الإنتاج ، حيث تستطيع هذه الأخيرة تعديل تكاليف الصدمات غير المتماثلة .

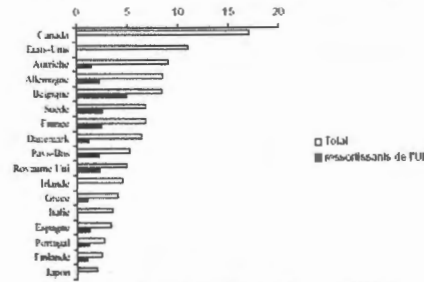
¹ Veronika Milweski, la notion de zone monétaire optimale :survey et application e l'UEM :thèse de master ;école nationale d'administration ;2004,p25

² Ibid ;p 25

³ Ibid ;p 26

الشكل رقم (01)

نسبة الأشخاص المولودين بالخارج سنة 1998



Source : Employment Outlook, OECD, Juin 2001, p.170.

فمن خلال الأعمدة البيانية للشكل (01) نلاحظ أن مجموع السكان الأجانب داخل كل دولة والمولودين خارج البلد الذي يعيشون فيه يتفاوت من دولة إلى أخرى فهو يتواجد بنسب كبيرة في كل من كندا والو.م.أ الشيء الذي يعني أن الهجرة نحو هاتين الدولتين أنشط من الهجرة نحو أوروبا كما يلاحظ أن المهاجر من أصل أوروبي يمثل نسبة ضئيفة بالمقارنة إلى نسبة المهاجرين الكلية بما عدا بلجيكا التي نجد فيها نسبة المهاجرين منها كبيرة بالمقارنة مع مثيلاتها الأوروبية، أما فيما يتعلق بكندا والو.م.أ يلاحظ أن هناك هجرة كبيرة للأفراد نحوها وانعدام خروج الأيدي العاملة منها.

وحسب هذه الإحصائيات نستخلص أن أوروبا لا تستفيد من حرية تنقل الأيدي العاملة وبالتالي لا تستفيد من السوق الموحد، فقد عرفت دول المجموعة الأوروبية في العشرين الماضية ضعف في تنقل الأيدي العاملة حيث عوض هذا النقص بجاليات من دول العالم الثالث التي وصلت نسبتها 0.5% من مجموع سكان أوروبا أي ما يعادل 2 مليون مهاجر في حين بلغت هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 0.6% حيث أنها تفوق 15 دولة أوروبية فيما يخص الهجرة، وينجم عن هذا الضعف تكاليف معتبرة في حالة حدوث صدمات غير متماثلة.

- إذن ما تفسير ضعف تنقل الأيدي العاملة في أوروبا؟

فمن وجهة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (1999) OCDE أن الهجرة داخل أوروبا قل ما تكون هي الحل أمام مشكلة الأزمات والصدمات الاقتصادية التي قد تصيب دول المجموعة الأوروبية وذلك راجع إلى ضعف حركية الأيدي العاملة داخل المجموعة حيث أن هناك العديد من العوامل المانعة لذلك والتي منها¹:

- تقارب الرواتب بين العمال في الدول الأوروبية الشيء الذي لا يحفز الأوروبيين على الهجرة من دولة إلى أخرى من أجل العمل فيها ما دامت الأجور متقاربة بين الدول الأوروبية.

- تقارب نسب البطالة أي أن الطلب على الشغل متقارب في الدول الأوروبية مما لا يشجع الأفراد على الانتقال للبحث عن العمل في دولة أخرى ما دام هناك بطالة في كلا البلدين.

- وجود عوامل نوعية لسوق الشغل إذ أن هناك فوارق واختلافات في سياسات أسواق العمل الشيء الذي أظهرته الدراسات الخاصة بحركة الأيدي العاملة حيث يرى الاقتصادي (2000) Bertola أن حجم الإنتاج ويسر سوق

العمل (الأجر) عاملان مرتبطان حيث أن عدم المرونة في حركة الأيدي العاملة يؤدي إلى صلابة الأجور

وجمودها إذ أنهما يتأثران ببعضهما البعض فمثلا نفرض أن هناك مرونة في حركة الأيدي العاملة وعلى سبيل

الحصر يكون هناك عرض مرتفع للأيدي العاملة (بطالة) فهذا ينتج عنه انخفاض في الأجور وبالتالي زيادة

¹ OECD, EMU Facts, Challenges and Policies ; Organisation for Economic Cooperation and Development ,paris,France,1999,in Veronika Milweski ; op cit ;p28

الإنتاج على عكس لو كان عرض الأيدي العاملة منخفض فهذا ينجر عنه ارتفاع في الأجور وبالتالي زيادة التكاليف وهذا ما يؤدي إلى نقص في الإنتاج.

ويرى (1992) Van Rompuy & Abraham أن ارتفاع نسب البطالة في أوروبا لا يؤدي إلى تخفيض سعر سوق العمل من أجل زيادة الأيدي العاملة والحد من البطالة التي تكون نتيجة الصدمات غير متماثلة وذلك لصلابة وجمود أسعار سوق العمل في أوروبا وعدم مرونتها، وتشير الدراسات الخاصة بمرونة الأجور أن المعدل الأقل تطوراً في أوروبا لا تتأثر بمرونة سعر سوق الشغل، إذ أنه بالرغم من الزيادة التي تعرفها الأجور يسجل زيادة طلب المؤسسات الإنتاجية على الأيدي العاملة في هذه الدول غير المتطورة.

أما فيما يتعلق بالعوائق الثقافية فأوضحت دراسة (1997) Blanchard أن الاختلافات اللغوية والثقافية داخل أوروبا تدخل ضمن أسباب ضعف حركة تنقل الأيدي العاملة، إلى جانب تكاليف المعيشة المرتفعة للأشخاص المقيمين في دول أجنبية مثلاً من إيجار الذي يظهر مرتفع مقارنة بالو.م.أ، هناك كذلك العوائق الإدارية والمؤسساتية التي تتمثل في صعوبة بنود الحماية الاجتماعية وحقوق التقاعد، والعوائق الإدارية والتكاليف المرصودة للحصول على شهادات الإقامة وتقييد العمل في القطاع العام، بكل هذا العوامل تحد من مرونة سوق العمل.

3- الاندماج المالي: Financial integration

يقاس الاندماج المالي على أساس الاختبار الكمي لشدة التدفق المالي بين الدول وكذا اختبارات التحكيم، بالإشارة إلى تشابه وتوافق المؤسسات والأسواق المالية.

3-1- الاختبارات الكمية للتدفقات المالية:

رغم أن الاندماج المالي على مستوى الاتحاد الأوروبي أقل مما هو عليه في الـو.م.أ، إلا أن مجموعة من الدراسات أثبتت تزايد التدفقات المالية ما بين الدول الأوروبية، حيث أن (2000) Mongli & Gasper لاحظوا أن العلاقة ما بين ميزان الحسابات الجارية والإنتاج الداخلي الخام قد زاد في السنوات الأخيرة في أوروبا، فهذه العلاقة دليل ومؤشر على أهمية التدفقات المالية الصافية، وفي سنة 1999 أشار Liebermann إلى تصاعد درجة تكامل أسواق رؤوس الأموال في أوروبا ما بين 1992 و1997 الذي يقاسه من خلال كثافة التأمينات عبر أسواق رؤوس الأموال.

3-2- اختبارات التحكيم: اختبارات التحكيم تدل بكل وضوح على أن الاندماج المالي قد تضاعف منذ عدة سنوات إذ أن إمكانيات التحكيم ونقلص فوارق الفوائد يشهدان على ذلك، كما لاحظ (2000) Issing ارتفاع الاندماج المالي الذي قيس حسب قانون السعر الموحد.

3-3- تماثل الهياكل المالية: يتم تقييم تماثل الهياكل المالية في الدراسات المرتبطة بآلية الانتقال النقدي (M) والتي تقارن الهياكل المالية وكذا الأثر الناتج عن السياسات النقدية في أوروبا، حسب هذه الدراسات فإن التماثل على مستوى الهياكل القانونية والمؤسساتية ما زالت قائمة بين الدول الأوروبية لكنها في الفترة الأخيرة يلاحظ هناك محاولة لإزالتها بشكل تدريجي ما يجعلها تتشابه فيما بينها .

وخلاصة هذا يرى كل من (2000) Danthine & Giavazzi & Von Thadden أنه بالرغم من التقدم البطيء في بعض الميادين فإن الاندماج المالي في المنطقة الأوروبية يؤدي في المدى البعيد إلى تحسين أداء ونشاط الأسواق المالية في منطقة اليورو.

4- درجة الانفتاح الاقتصادي: Open economy degree

إن الانفتاح الاقتصادي هو عامل من عوامل تحديد المنطقة النقدية المثلى، كلما كان الاقتصاد منفتحاً كلما تزايدت تأثيرات سياسة الصرف على الاقتصاد، فالانفتاح الاقتصادي يمثل قيمة الحاصل بين الصادرات والواردات للخدمات بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام .

وتجدر الإشارة إلى أن أوروبا تتميز بدرجة عالية من الانفتاح التجاري مع وجود خاصيتين¹: أكثر الدول انفتاحا اقلها حجما.

التدفقات التجارية موجهة نحو التجارة ضمن الاتحاد على حساب المبادلات مع باقي العالم الخارجي. ويتضح من خلال الجدول (01) أن درجات انفتاح الاقتصاديات الأوروبية متغيرة بشدة من بلد إلى آخر بتراوح من الحد الأقصى 91.7% من الناتج الداخلي الخام لبلجيكا، إلى الحد الأدنى 29.9% لاطاليا واليونان. حتى وإن كانت هذه الفروقات تفسر جزئيا من خلال شدة اختلاف الحجم بين أعضاء الاتحاد الأوروبي، إذ نجد أن الدول كبيرة الحجم تتميز بدرجة انفتاح أقل بالنسبة للدول الصغيرة، إذ أن نتائج تكاليف/مزايا العملة الموحدة لن تكون حتما متماثلة بالنسبة للدول الأعضاء لذلك يحتمل أن مجموع الاتحاد الأوروبي لا يشكل منطقة نقدية مثلى.

الحدود رقم (01)

درجة الانفتاح الاقتصادي لسنة 2002

النمسا	53.5	البرتغال	38.3
بلجيكا	91.7	اسبانيا	33.6
الدانمارك	43.1	السويد	48.8
فنلندا	39.9	بريطانيا	30.7
فرنسا	31.5	الوحدة الأوروبية	12.3
ألمانيا	38.4	و.م.أ	13.5
اليونان	29.9	اليابان	10.8
ايرلندا	85.4	استراليا	23.0
اطاليا	29.9	كندا	44.1
هولندا	65.3	سويسرا	51.3

Source : European Economy73 ,2001, in Veronika Milweski ; op cit ;p30

5- طبيعة التخصص: Specialization nature

بني معيار Kenen على أساس فكرة أن الصدمات غير المتماثلة تكون أقل احتمالية في الدول التي تكون فيها التجارة متنوعة، فحسب² (2003) Krugman فإن أوروبا تشهد درجة كبيرة من تنوع الإنتاج إذا ما قورنت بالوم، من جهة أخرى تلاحظ منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديين تشابه متنامي لهياكل الاستهلاك في أوروبا وبالتالي فإن أعضاء الاتحاد الأوروبي لا يتأثروا كثيرا بالصدمات غير المتماثلة بحيث أن كل عضو ينتج شيئا من الكل ويستهلكون بصفة متماثلة. وهذا ما أوضحه (2004) Marie-Annick Barthe الذي يرى أن دول الاتحاد الأوروبي الكبرى لديها جهاز إنتاجي متنوع الذي يحميها من أي صدمة نوعية يتعرض لها أي قطاع، بحيث أن التبادل بين الدول الأوروبية هو في الواقع تجارة ضمن الفروع متعددة الأصناف، وهذا التنوع في الاقتصاديات الأوروبية بمثابة ضمان لمواجهة أي أزمة قطاعية.

وفي هذا السياق أنشأ (1997) Bayoumi & Eichengreen مؤشرات اختلاف التجارة في أوروبا في نهاية 1995 وهذه المؤشرات ترتكز على الفوارق في بنية التجارة للدول الأوروبية مقارنة مع ألمانيا التي تعتبر العضو المركزي في الوحدة النقدية الأوروبية. هيكل التجارة قسم إلى ثلاث أصناف: زراعة معادن صناعة وبينت هذه المؤشرات درجة الاختلاف التجاري مع ألمانيا أكثر أهمية بالنسبة لليونان (التي تمثل الزراعة فيها عامل مهم)

¹ Marie-Annick Barthe, op cit ,p214

² Veronika Milweski ; op cit ;p31

وهولندا (أكبر مصدر للغاز) بينما دول أخرى مثل النمسا وإيطاليا والبرتغال تتقارب أكثر من الهياكل الألمانية، إذن فتشابه هياكل الإنتاج على مستوى الاتحاد الأوروبي تبدو متباينة.¹

إضافة إلى ذلك فإن بعض الدول الأوروبية الصغيرة هياكل إنتاجها أكثر تخصصا مثل : فنلندا التي تتخصص في الخشب والإلكترونيك بينما تتخصص أيرلندا في الزراعة والتكنولوجيا العالية، وتتخصص لوكسمبورغ في البنوك والخدمات المالية. علاوة على ذلك التجارة الخارجية لأيرلندا هي أكثر تبعية للمملكة المتحدة وكذلك أيرلندا تجاريتها الخارجية أكثر تبعية لروسيا، فهاتين الدولتين لا تنتمي لمنطقة اليورو مما يجعل كل من أيرلندا وفنلندا، ولوكسمبورغ أكثر قابلية للتعرض لازمة قطاعية مثل أزمة فنلندا (أزمة الورق والخشب) التي تعرضت لها سنة 2003 والتي كانت ان تزعزع الاتحاد النقدي الأوروبي.

6- تماثل نسب التضخم: Inflation ratio similarity

حسب Fleming فان المعيار الذي يحدد المنطقة النقدية المثلى يكمن في تجانس معدلات التضخم²، وما هو ملاحظ انه خلال العشرين سنة الأخيرة انخفضت معدلات التضخم بوتيرة مختلفة في كافة الدول الصناعية، و ان دول منطقة اليورو لا تتباعد إلا قليلا من حيث معدلات التضخم، خاصة بفضل شروط الانضمام التي حددتها معاهدة ماستريخت .

وتتراوح هذه المعدلات في منطقة اليورو ما بين 4.0 كحد أقصى في اسبانيا و 1.4 كحد أدنى في فنلندا .

الجدول رقم (02)

نسب التضخم في الدول الأعضاء في منطقة اليورو

FI	NL	AT	DE	FR	PT	IT	BE	Zone euro	IE	LU	EL	ES
1,4	1,8p	2,0p	2,1	2,2	2,2	2,3	2,4	2,4p	2,9	3,4	3,9	4,0

Source : Eurostat, juillet 2006

7- الاندماج الجبائي: Fiscal integration

إن معايير ماستريخت الى جانب ميثاق النمو الاستقرار ساهما في تسجيل المزيد من التقارب والاستقرار الضريبي، حيث يشير كل من (2000) De Bandt & Mongelli الى وجود درجة من التقارب على المستوى القروض العمومية الصافية، وفي مجموع العائد الجاري و في مجموع المصاريف الجارية، وحتى و ان كان الارتباط بين الدول ليس قوي فهو مع ذلك ايجابي كما يوضحه الجدول (03).

الجدول رقم (03)

ارتباط السياسة الجبائية بالمقارنة مع معدل منطقة اليورو من 1986-1998

ارتباط القروض الصافية	ارتباط مجموع العائد الجاري	ارتباط مجموع المصاريف الجارية	
0.599	0.832	0.740	فرنسا
0.713	0.365	0.895	بلجيكا
0.762	0.300	0.922	فنلندا
0.794	0.020-	0.820	فرنسا

¹ Ibid,p31-32

² Marie France Jarret, Les théories de la zone monétaire optimale et les critères de convergence, Université du Maine, France, 2006,

ألمانيا	0.795	0.277	0.506
ايرلندا	0.679	0.431	0.658
إيطاليا	0.662	0.539	0.605
هولندا	0.738	0.685	0.248
البرتغال	0.820	0.528	0.785
اسبانيا	0.932	0.330	0.793
معدل منطقة اليورو	0.785	0.324	0.623
و.م.أ	0.822	-0.389	0.762
اليابان	0.143	-0.640	0.677
كندا	0.871	0.032	0.803

Source ; Veronika Milweski ; op cit ;p33

ونتيجة لضعف ميزانية الاتحاد الأوروبي فإنها تعتبر غير كافية لأن تكون مبعث للاستقرار ومحدد لتوجهات السياسة الاقتصادية الأوروبية¹، حيث أنها تمثل أقل من 2% من الناتج المحلي الخام ومخصص جزء كبير منها لتمويل السياسة الزراعية المشتركة ولتمويل الصناديق الهيكلية بمعزل عن توارد الصدمات غير المتماثلة². كما إن معيار الاندماج الضريبي يفرض على الدول الأوروبية خلق موازنة اتحادية الشيء الذي ما زال مستتباً لحد الآن من قبل الدول الأعضاء³. ويبقى التنسيق الجيد لسياسات الميزانية بين الدول الأعضاء هو الضمان الوحيد لاستقرار اليورو⁴.

الخاتمة:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من مدى استجابة الوحدة النقدية الأوروبية لمعايير وشروط المنطقة النقدية المثلى. ويعد استعراض مختلف الدراسات، ومن خلال البيانات والإحصائيات ذات الدلالة فقد تم التوصل إلى النتائج التالية والتي يمكن بيانها على النحو التالي:

- حسب نظرية المنطقة النقدية المثلى فإن الوحدة النقدية الأوروبية بعيدة عن المنطقة المثلى حيث رغم أن درجة الانفتاح في أوروبا عالية جداً والأسواق المالية متطورة غير أن مرونة الأسعار والحركية الجغرافية والقطاعية للعمل مازالت ضعيفة، بسبب قلة حماس المواطنين الأوروبيين لتغيير مكان إقامتهم عن حماس مواطني الولايات المتحدة الأمريكية بأقل من 0.5% من قوة العمل الأوروبية تغير مكان الإقامة خلال عام (مقابل 2.5% يتحركون في الولايات المتحدة الأمريكية) كما أن فقدان أداة سعر الصرف يشكل تكلفة على مستوى الاقتصاد الكلي لبعض الدول الأعضاء .
- إن حاجز اللغة يعتبر الإعاقة الأساسية حيث بلغت عدد لغات الاتحاد الأوروبي الرسمية عشرون لغة. يضاف إليها نظم الحماية الاجتماعية فيما يخص التأمين على البطالة على وجه الخصوص الشيء الذي لا يحفز على الحركية الجغرافية. كما أن هناك خطر أن يدفع الرأي العام الحكومات لتبني سياسات خفض الحماية الاجتماعية للعمال الذين يتحركون في نطاق الاتحاد الأوروبي.

¹ Maric-Annick Barthe , op cit,p252

² Veronika Milweski ; op cit ;p33

³ Jérôme Totignon et Bernard Yvars , op cit ;p35

⁴ Veronika Milweski ; op cit ;p71

- إن الاندماج الجبائي الذي يعتبر من شروط تحقيق المنطقة النقدية المثلى يتضمن وجود موازنة اتحاديي ووجود مبدأ التحويلات المالية من المناطق التي تشهد فوائض مالية إلى المناطق التي تتعرض لأزمات اقتصادية، وبالتالي إلى واقع الوحدة النقدية الأوروبية نجد أن هذا الحل ما زالت الدول الأعضاء مستثبته لحد الآن مما يعني أن التنسيق الجبائي لم يرقى بعد إلى مرحلة الاندماج، ونتيجة لضعف ميزانية الاتحاد الأوروبي فإنها تعتبر غير كافية لأن تكون مبعث للاستقرار ومحدد لتوجهات للسياسة الاقتصادية الأوروبية.

المراجع:

- جون وليامسون، مفهوم وصور و أهداف التكامل النقدي في التكامل النقدي العربي: المبررات -المشاكل -
الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، 1986،
صندوق النقد العربي، التكامل النقدي العربي، الطبعة الأولى، لبنان، 1981
عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، دار الجماهيرية، ليبيا، 1993،
عرفات نقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، ط2، الأردن، 2003
مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، مصر 1997
مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب، القاهرة، 1997.
مغاوري شلبي، اليورو: الآثار المتوقعة على اقتصاد البلدان العربية و العالم، مكتبة الزهراء الشرق، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000، ص133
نبيل حشاد، الجات و منظمة التجارة العالمية، دار إيجي مصر، ط2، مصر، 1999

François desheemakaeke ; mieux comprendre l'euro ; édition d'organisation ; paris ; 1998,
Jérôme Totignon et Bernard Yvars , Economie monétaire européenne, édition Hachette ,
paris , 2002,

Marie-Annick Barthe ; Economie de l'union européenne. édition economica. paris. 2004.

Marie France Jarret, Les théories de la zone monétaire optimale et les critères de convergence,
Université du Maine, France, 2006,

<http://mapage.noos.fr/RVD/ZMO.html>

Mundell. Robert, *A Theory of Optimum Currency Areas*, Américain Economic Review, vol
51, pp510-511 ; 1961

Renald Mckinnon , *optimum currency areas and key currencies ; Mundell I versus Mundell
II*, forthcoming journal of common market studies; Stanford university, California ,
2004; <http://www.stanford.edu/~mckinnon/papers/optimumreueur.pdf>

Veronika Milweski, *la notion de zone monétaire optimale : survey et application e
l'UEM*; thèse de master ; école nationale d'administration ; 2004